

دور الجامعات المصرية في التربية على حقوق الإنسان

- رؤية نقدية -

د/خالد صلاح حنفي محمود

جامعة الإسكندرية

ملخص:

تمثل الجامعة مركزاً للإشعاع والتنوير في المجتمع حيث تقوم بدور كبير في تشكيل سلوك الأفراد، فترسي في ذواتهم قيم الكرامة والحرية والعدالة والمساواة، وتغرس في نفوسهم مبادئ حقوق الإنسان وواجباته، ومن ثم فإنه ينبغي على الجامعة تكوين الوعي لدى طلابها بحقوق الإنسان عن طريق تزويدهم بالمعرفة الصحيحة عن هذه الحقوق، وتكوين اتجاهات ايجابية لديهم تجاهها حتى تصبح سلوكاً يمارسونه في حياتهم اليومية. وإذا كانت الجامعات المصرية تعد من أبرز المؤسسات التعليمية التي ينبغي عليها القيام بدور فعال في عملية تشكيل وعي طلابها بحقوق الإنسان، إلا أن الواقع يشير إلى ضعف دورها في تنمية وعي الطلاب بحقوق الإنسان والتربية على تلك الحقوق، لذا سعت هذه الدراسة باستخدام من المنهج الوصفي التحليلي إلى طرح رؤية نقدية للتربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية.

وتضمنت الدراسة عرض وتحليل التربية على حقوق الإنسان، ونشأتها وتطورها، ودواعي الاهتمام بها، وخصائصها، وأهدافها، ونماذجها، وتحليل واقع التربية على حقوق الإنسان وفقاً لبعض الخبرات العالمية المعاصرة، وواقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية ومنها جامعات الاسكندرية وحلوان والمنيا والمنصورة والزقازيق، ومناقشة وتحليل ملامح الوضع الراهن للتربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية وأبرز مثالبه، وتوصلت الدراسة إلى خطوات وإجراءات الإصلاح المطلوبة على ضوء تحليل مفهوم وأسس التربية على حقوق الإنسان، والدروس المستفادة من تحليل الخبرات العالمية والعربية والمحلية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان- التربية على حقوق الإنسان- الجامعات - دور الجامعات- الوعي بحقوق الإنسان.

Abstract:

Human rights Education is one of the most important aims of Education. Those rights should be included in the educational process. Although the Egyptian universities are the most important educational institutions that should perform an effective efforts in shaping their students awareness of human rights through introducing them and providing opportunities of practicing them in the real life, The reality indicates their weak efforts in developing their students awareness of human rights and (HRE). This study aims through using descriptive and critical methods to provide a vision for the efforts of (HRE) in Egyptian Universities.

The present study included the (HRE) concept and its origin, development, importance, features, aims and the world models; it analyzed the reality of (HRE) efforts, its practices in Alexandria, Helwan, ElMinya, Zaghzig, ElMansoura universities, the present situation and its disadvantages. Some world contemporary experiences and world trends in (HRE) were analyzed. A vision for the (HRE) efforts in Egyptian Universities was provided. It included the philosophy, aims, basics, foundations, and the procedures for achieving it.

-Key words: Human rights- human rights education- universities- universities' roles- human rights awareness.

- مقدمة:

طورت كل المجتمعات على مر التاريخ أنظمة لضمان التكامل الاجتماعي عن طريق تقنين حقوق وواجبات مواطنيها، واستمر الحال كذلك حتى عام 1948 عندما اجتمع المجتمع الدولي لوضع صيغة حقوق من شأنها أن تكون مشتركة وملزمة لجميع الدول، وسعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، والذي يعد أبرز المواثيق الدولية في

حقوق الإنسان ونشر قيمها المختلفة. (Landorf, 2012, p247)، كما تم إصدار وثائق أخرى لحقوق الإنسان كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950 والمعاهدة الدولية لحقوق الطفل عام 1990، وصارت حقوق الإنسان واحداً من أبرز الموضوعات على الساحة العالمية خلال الأربعين عاماً الماضية. (Bajaj, 2015, p49)

وتعكس حقوق الإنسان الاحتياجات الأساسية للإنسان، فهي تحدد المعايير الأساسية التي لا يمكن من دونها للناس العيش بكرامة، وحقوق الإنسان تشمل المساواة والكرامة والاحترام والحرية والعدالة، ومن أمثلة حقوق الإنسان: الحماية من التمييز والحق في الحياة وحرية التعبير والحق في الزواج والعائلة والحق في التعلم، وتهدف حقوق الإنسان بصفة عامة للحفاظ على حرية الإنسان من انحراف السلطة والقمع، والفسوة. (Ignatief, 2003)

فحقوق الإنسان هي لجميع الأشخاص على قدم المساواة عالمياً، وهذا يعني أن هذه الحقوق هي نفسها لكل البشر في كل بلد، حقوق الإنسان هذه غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومتراصة؛ أي أنه لا يمكن سلبها على الإطلاق، فجميع الحقوق مهمة على حد سواء ومكملة لبعضها، فعلى سبيل المثال: يعتمد حق المشاركة في الحكومة وفي الانتخابات الحرة على حرية التعبير.

إن تعليم حقوق الإنسان صار واحداً من أهداف التربية، وصار حتمياً تضمين تلك الحقوق العملية التعليمية. (McCowan, 2012) فالتعليم والتوعية بحقوق الإنسان هما نقطة البدء لكفالة احترامها وتطبيقها وإعمالها بصورة فعالة باعتبارها خطوة أساسية للخروج بتلك الحقوق من الحيز النظري إلى الحيز التطبيقي، فتعليم حقوق الإنسان أحد الضمانات التي تكفل الاستقرار في المجتمع، وإنكار حقوق الإنسان في مجتمع من المجتمعات وإهمالها يدفع إلى إثارة القلاقل الاجتماعية والسياسية وظهور العنف داخل المجتمعات. (Grant, 2013, p81)

ولأن الجامعة كمؤسسة تعليمية تقع في قمة السلم التعليمي، وتمثل مركزاً للإشعاع والتنوير في المجتمع وتقوم بدور كبير في تشكيل سلوك الأفراد، وتكوين مشاعرهم واتجاهاتهم نحو القيم العليا والنبيلة التي يراد لها أن تكون أسس تقام عليها حياتهم الفعلية، فترسي في ذواتهم قيم الكرامة والحرية والعدالة والمساواة، وتغرس في

نفوسهم مبادئ حقوق الإنسان وواجباته، ويضاف إلى ذلك إفرازها للعناصر الفاعلة في المجتمع، ومن ثم فإنه ينبغي على الجامعة تكوين الوعي لدى طلابها بضرورة التمسك بهذه الحقوق عن طريق تزويدهم بالمعرفة الصحيحة عن هذه الحقوق، وتكوين اتجاهات ايجابية لديهم تجاهها حتى تصبح سلوكًا يمارسونه في حياتهم اليومية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إذا كانت الجامعات تعتبر من أهم المؤسسات التعليمية التي ينبغي عليها القيام بدور فعال في عملية تشكيل وعي طلابها بحقوق الإنسان من خلال تعريف هؤلاء الطلاب بحقوقهم، وإتاحة الفرصة لهم لممارستها على أرض الواقع، إلا أن الواقع يشير إلى وجود مظاهر ومؤشرات لخلل في قيام الجامعات المصرية بدورها في التربية على حقوق الإنسان وممارساتهم لها، وأكد على ذلك نتائج دراسات (ماضي، 2010)، و(شنودة، 2009)، و(عبد الحكيم، 2013) و(عبد الله، 2015).

ومن ثم، فهناك حاجة لدراسة وتحليل الواقع الراهن للتربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية، على ضوء كل من أسس ومبادئ التربية على حقوق الإنسان، والإفادة من تحليل الخبرات العالمية والعربية المعاصرة، وتحديد إجراءات وخطوات الإصلاح. ومن ثم تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما واقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس كل من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما حقوق الإنسان وكيفية نشأتها وتطورها؟
- 2- ما مفهوم التربية على حقوق الإنسان وأهدافها وأهميتها؟
- 3- ما أبرز الخبرات العالمية في مجال تعليم حقوق الإنسان في التعليم الجامعي؟
- 4- ما واقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية ومثالبه؟
- 5- ما دور الجامعات المصرية في التربية على حقوق الإنسان على ضوء أسس التربية على حقوق الإنسان وتحليل الخبرات العالمية المعاصرة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على نشأة وتطور التربية على حقوق الإنسان.
 - 2- تحديد أبرز مضامين التربية على حقوق الإنسان.
 - 3- عرض أبرز الجهود الدولية والعربية في مجال تعليم حقوق الإنسان في التعليم الجامعي.
 - 4- كشف واقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية.
 - 5- طرحت صور لدور الجامعات المصرية في التربية على حقوق الإنسان.
- أهمية الدراسة :**

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من النواحي التالية :

- تزايد الاهتمام المحلي والعالمي بقضية حقوق الإنسان، وتأكيد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية على أهمية تعليم حقوق الإنسان، وأهمية البحث فيها.
- أهمية دور الجامعة في تشكيل وعي وفكر الشباب، وإرساء قيم المواطنة وحقوق الإنسان، فتربية إنسان على وعي بثقافة حقوق الإنسان يستطيع أن يجسد مبادئها في كل تصرفاته، وأن يتخذ منها أسلوب حياة، بما يحميه من الخضوع للقهر والقمع والرضي بالاستبداد وانتهاك الحقوق، وتضمن اطراد ومراعاة حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها.
- تعريف الطلاب بحقوقهم الإنسانية وممارستها في ضوء ما عليهم من واجبات ومسئوليات تجاه المجتمع خصوصاً في ضوء المتغيرات السياسية والمجتمعية الراهنة.
- توفير البيانات والمعلومات للمسؤولين داخل الجامعات لاتخاذ القرارات اللازمة لمعرفة واقع حقوق الإنسان بجامعاتهم والقيام بتنمية وعي الطلاب الجامعيين بحقوق الإنسان.
- مواكبة الدراسة للتوجهات الحديثة التي تنادي بضرورة الدمج بين المجالات المختلفة، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات البينية التي تربط بين مجال التربية وحقوق الإنسان.

منهج الدراسة:

استخدم البحث المنهج الوصفي، في وصف وتحليل التربية على حقوق الإنسان من حيث المفهوم والأهداف والأهمية، وواقعها في الجامعات المصرية والخبرات العالمية والعربية المعاصرة، بالإضافة إلى استخدام المنهج النقدي في التعامل مع جوانب التجربة المصرية في ميدان التربية على حقوق الإنسان في الجامعات.

مصطلحات الدراسة:

التربية على حقوق الإنسان: يعرف برنامج الأمم المتحدة العالمي التربية على حقوق الإنسان على إنها: التربية والتدريب والمعلومات التي تهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. فهي لا تقدم المعرفة حول حقوق الإنسان والآليات التي تحميها فحسب، بل تنقل المهارات اللازمة لتعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان وتطبيقها في الحياة اليومية أيضاً. (UNESCO, 2012, p2)

الإطار النظري

1- مفهوم التربية على حقوق الإنسان:

تحدد حقوق الإنسان عادة بأنها مميزات وقدرات أصيلة ملازمة للإنسان ونافعة لحيثه وكرامته، وهذه الحقوق شاملة وليست قاصرة على فئة معينة من الناس، ولا على بقعة واحدة من العالم، ولا على زمان محدد، وإنما هي حقوق موجودة وملازمة للإنسان، ولا يستطيع أحد حجبها عنه، لكي يعيش جميع الناس بكرامة تامة يحق لهم التمتع بالحرية والأمن وبمستوى معيشي لائق (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2014، ص. 12)

وتعد حقوق الإنسان قاعدة أساسية لمنطلقات الحرية التي بدونها يفقد أي نظام نسبته إلى الديمقراطية والحرية، وللحرية جانبان: حرية تنشُد التحرر مما يعيق قدرة الإنسان على الوعي بذاته وقدرته أي التحرر من الضغوط الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى حرية الاختيار والحركة والمبادرة وحقه في صنع حياته وحياة مجتمعه حاضراً ومستقبلاً، ومن هنا تنطلق حقوق الإنسان للمشاركة في حياة وشئون مجتمعه الذي يعيش فيه، وتمتد المشاركة الديمقراطية من اتخاذ القرار وفي صنعه وإقراره إلى المشاركة في متطلبات تنفيذه واقعيًا وتقييم نتائجه وأخيراً المشاركة العادلة في عوائده وثمراته. (عمار، وأحمد، 2015، ص. 54)

وتنطوي حقوق الإنسان على ثلاثة أبعاد:

1-1- بعد فلسفي: فهي قيم ومبادئ تميز الكائن البشري باعتباره موجوداً طبيعياً عاقلاً وحرّاً، ويمتلك ذاته وإمكانية جسدية وفكرية، وهذا الحق في امتلاك الذات والإمكانات الجسدية والفكرية وممارستها شرط ضروري لتمييزه ككائن بشري.

1-2- بعد تاريخي: حقوق الإنسان وقيمها ومبادئها إنتاج إنساني عالمي مشترك ساهمت فيه كل الحضارات وكل الأجناس لخدمة المجتمع الإنساني.

1-3- بعد قانوني: يجعل من الامتيازات المتأصلة في طبيعة الإنسان حقوقاً تتمتع بضمانات قانونية دولية ووطنية تحميها وتحافظ عليها المنظمات الدولية والجهات القضائية داخل الدولة.

وتعرف منظمة العفو الدولية (Amnesty, 2015, p1) التربية على حقوق الإنسان (H.R.E) بأنها عملية يتعرف بواسطتها الناس على حقوقهم وحقوق الآخرين ضمن إطار تعلم تشاركي وتفاعلي. ويعرّف برنامج الأمم المتحدة العالمي (UN, 2012, p2) التربية على حقوق الإنسان على أنها: التربية والتدريب والمعلومات التي تهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. فهي لا تقدم المعرفة حول حقوق الإنسان والآليات التي تحميها فحسب، بل تنقل المهارات اللازمة لتعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان وتطبيقها في الحياة اليومية أيضاً.

بينما يعرف مجلس أوروبا للتربية (2015)، (The European Council) التربية على حقوق الإنسان على أنها: التربية والتدريب ونشر الوعي والمعلومات والممارسات والأنشطة التي تهدف إلى تمكين المتعلمين للمساهمة في بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان في المجتمع والدفاع عنها وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، عن طريق تدعيم المتعلمين بالمعرفة والمهارات وفهم وتطوير وجهات نظرهم وسلوكهم.

وتشير الدراسات إلى أن التربية على حقوق الإنسان تشتمل على ثلاثة جوانب: (United Nations

(OSCE/ODIHR, 2012)، (Tibbitts & Fernekes, 2011)، (General Assembly, 2011)

- التربية حول حقوق الإنسان (Education About Human Rights) وتتضمن طرق التدريس والتعليم التي تركز على الجانب المعرفي ونشر المعرفة بحقوق الإنسان، ونشأتها وفلسفتها، ومواثيقها العالمية، وانتهاكات حقوق الإنسان.

- التربية من خلال حقوق الإنسان (Education Through Human Rights) ضمان أن تكون البيئة التعليمية متوافقة مع قيم حقوق الإنسان (كالمشاركة وحرية التفكير والتعبير... الخ) وأن عملية التعلم في التربية على حقوق الإنسان هي بنفس أهمية محتوى التعلم، وتعتمد وسائل وطرق التدريس على الأنشطة والممارسات، والمناقشات وطرق التربية الديمقراطية.

- التربية من أجل حقوق الإنسان (Education For Human Rights) وتركز على تنمية المهارات والمواقف والقيم حتى يتسنى للمتعلمين تطبيق قيم حقوق الإنسان في حياتهم واتخاذ الإجراءات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. فالتربية على حقوق الإنسان هي مشروع ثقافي مجتمعي (سوسيو ثقافي)، لتحديث العقل ثقافياً، وتنمية وضع الإنسان اجتماعياً، وتنوير القيم في أفق عقلاني إنساني، يقر الحق ويحترم الواجب، ويقوم ذلك على نظام سياسي ديمقراطي، ينسجم وهذا الاتجاه الثقافي التنويري الإنساني، ويكون على حقوق الإنسان لا ضدها. (العماري، 2014، ص. 34)، ومن ثم، يمكن القول أن التربية على حقوق الإنسان هي «كل سبل التعليم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان».

وتشمل التربية على حقوق الإنسان مبادئ حقوق الإنسان الأساسية مثل المساواة وعدم التمييز، وعالمية تلك الحقوق. ويجب أن تبني حقوق الإنسان على استخدام الأنشطة العملية التي تربط حقوق الإنسان بخبرات المتعلم الحياتية والواقعية وبما يتفق مع سياقهم الثقافي. (UNESCO, 2012, p2)

2- أهمية ودواعي الاهتمام بالتربية على حقوق الإنسان:

إن التربية على حقوق الإنسان تهدف بوجه عام إلى تكوين الفرد تكويناً متكاملًا يأخذ بعين الاعتبار كل مكوناته العقلية والمعرفية، والسلوكية والوجدانية، لجعله يعلم، نظرياً وعملياً بحقوقه وحقوق الآخرين، وبواجباته تجاه هذه الحقوق، وتطوير ثقافة تحترم فيها حقوق الإنسان بدلاً من أن تنتهك بالتالي فإن الحق في التربية على حقوق الإنسان هو حق من حقوق الإنسان في حد ذاته، وتؤكد دراسة Levin- Goldberg (2009) أن التربية على حقوق الإنسان هي أحد المداخل المستخدمة لإحداث التغير والتطوير والتنمية في المجتمعات الإنسانية.

والتربية على حقوق الإنسان ليست حقاً معنوياً فحسب، بل هي حق قانوني ومطلب سياسي شرعي أيضاً؛ فبموجب القانون الدولي. تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على أن لكل فرد الحق في التعلم، وأنه "يجب أن تستهدف التربية التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وأن تقوي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن تعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم والمجموعات العرقية والدينية والحفاظ على السلام العالمي".

وقد أعلن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993 أن التربية على حقوق الإنسان "ضرورة لتعزيز وتحقيق علاقات مستقرة ومنسجمة بين المجتمعات المحلية ولترسيخ التفاهم المتبادل والتسامح والسلام". وفي عام 1994 أطلقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة "حقبة أو عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004) وحثّت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز "تعميم التدريب والمعلومات التي تهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان"، ونتيجة عدم تحقيق تلك المبادرة أهدافها بالدرجة الكافية.(Print and others, 2008)

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (2005) البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان (World Programme for Human Rights Education) والذي يتميز باستمراره حتى الآن، ويعكس مدى الاهتمام العالمي بالتربية على حقوق الإنسان وأنها يمكن أن تكون المدخل من خلال احترام الكرامة الإنسانية والمساواة والمشاركة في عملية صنع قرار ديمقراطي وأنها يمكن أن تسهم في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، والصراعات العنيفة والمسلحة بين طبقات وأفراد المجتمع، وقد تضمنت المرحلة الأولى للبرنامج (2005-2009) التربية على حقوق الإنسان في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، أما المرحلة الثانية، (2010-2014) فتضمنت التربية على حقوق الإنسان في أنظمة التعليم العالي.(UNESCO, 2012, p4)

ويعد إعلان الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان والتدريب الصادر في عام (2011)، حجر الأساس لأنه أول وثيقة يتم تكريسها خصيصاً للتربية على حقوق الإنسان فهو بالتالي أداة قيمة للغاية للدعوة والتوعية بأهمية التربية على حقوق الإنسان. ويقر الإعلان أن "لكل شخص الحق أن يعرف ويلتمس ويتلقى المعلومات عن

جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي أن تتوفر له حرية الوصول إلى التربية على حقوق الإنسان والتدريب"، وأن "التربية على حقوق الإنسان والتدريب أمر ضروري لتعزيز الاحترام العالمي ولمراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وذلك وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان العالمية غير القابلة للتجزئة والمتراصة.

3 - خصائص التربية على حقوق الإنسان:

يرى بأجاج (2015) Bajaj أن التربية على حقوق الإنسان يجب أن يكون بصورة مبدعة تراعى السياق والخصوصية الثقافية للمجتمعات المحلية، وتستفيد من الخبرات المتعددة المتاحة، وتتيح فرص ذات معنى للمربين والأسر والطلاب لنقد الأوضاع الاجتماعية غير المتكافئة. وتتسم التربية على حقوق الإنسان بمجموعة من الخصائص التي تحدد طبيعتها وهويتها. وذلك كما يلي:

3-1- تربية إنسانية: فهي تربية تتجه إلى توعية الإنسان بحقوقه، وإلى تعزيز هذه الحقوق باعتبارها تشكل الماهية الحقيقية والأصلية للإنسان؛ فهي جوهر وجود الذات الإنسانية، وهي طبيعة هذه الذات ككائن بشري متميز. إن هذه التربية، إذن، هي تربية من أجل الإنسان، من أجل ما يحقق له ماهيته وجوهره.

3-2- تربية تنويرية عقلانية: إن التربية على حقوق الإنسان تؤسس خطابها الإنساني على مفاهيم تنويرية، كالذات والعقل، كالحرية والتسامح والاختلاف والكرامة والمساواة والديمقراطية.. والاتجاه إلى بناء فكر تحرري، ينطلق من ذات الإنسان ككائن، عاقل، ويقصد تنوير الأفكار والأذهان والسلوكات والعلاقات.

3-3- تربية نقدية: تنزع إلى إعادة النظر في مختلف القيم والمبادئ والسلوكات التي تنافي حقوق الإنسان، والتي تعوق ممارسة هذه الحقوق واحترامها. إنها تربية تعلن عن تغيير عميق للممارسات التقليدية للتعليم، وتنادي بتغيير أعمق في وظائف المؤسسة التعليمية، وفي كثير من أساليب التفكير.

3-4- تربية حديثة: فهي تربية تتضمن مبدأ تفتح شخصية المتعلم على المحيط الذي تعيش فيه، وتكوين مواطن يؤمن بقيم حقوق الإنسان، ويحترمها، ويعترف بحقوق الآخرين، ويرفض ما يناهض هذه الحقوق لدى الفرد وفي المجتمع، ويسلك سلوكاً يطابقها

ويعززها، وهي ترمي إلى أن تكون شخصية المتعلم (المواطن) شخصية منفتحة بوعي على محيطها، وتتفاعل إيجابيا مع هذا المحيط، وما يتكون منه من أفراد ومؤسسات وقوانين.

3-5- تربية قيمية سلوكية: فمن خلال تعزيزها لقيم ثقافة حقوق الإنسان، واتجاهها إلى تعليم سلوكات تؤسسها تلك القيم؛ فإنما هي تقصد مخاطبة الإنسان ككائن يتخذ مواقف ويمارس سلوكات عملية، وليس ككائن مفكر فقط. وهكذا، فالتربية على حقوق الإنسان، ولأنها تنويرية ونقدية وحديثة، فإنها تربية تهدف إلى تأسيس نسق قيمي سلوكي جديد، يقوم على أعمال العقل وتدخل الذات، وينحو إلى تحويل في الأفكار والأعمال والمواقف التي يعرفها محيط الإنسان وبيئته.

وليس التربية على حقوق الإنسان تربية معرفية، بل هي تربية قيمية بالدرجة الأولى، فاهتمام هذه التربية بالجانب المعرفي ليس القصد النهائي من هذه التربية، ولكنها تستهدف سلوك المتعلمين، وقناعاتهم، وتمكين المتعلمين من ممارسة تلك الحقوق، وأن يؤمنوا بها وجدانياً، وأن يعترفوا بحقوق الآخرين، ويحترمونها. فتعليم حقوق الإنسان يعنى بتأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوى الوعي والوجدان، وكسلوكيات عملية على مستوى الممارسة.

4- أهداف التربية على حقوق الإنسان:

تسعى التربية على حقوق الإنسان بصورة أساسية إلى خلق ونشر لغة عالمية للإنسانية، وإيجاد عالم تسوده ثقافة حقوق الإنسان؛ ثقافة تُحترم وتُحفظ فيها حقوق كل فرد ويفهم فيها الناس حقوقهم ومسؤولياتهم ويميزوا انتهاكات حقوق الإنسان ويتخذوا إجراءات لحماية حقوق الآخرين، ثقافة حيث حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من حياة الأفراد كما اللغة والعادات والفنون والارتباط بالمكان. (Flowers, 2000, P32) وتعليم حقوق الإنسان يجب أن يتم باستخدام مداخل وطرق إبداعية ومبتكرة، تراعى السياق الثقافي وتستفيد من الخبرات المتعددة، وتتيح الفرص ذات المعنى للمربين والأسر والطلاب لنقد الأوضاع الاجتماعية غير المتكافئة، وضمان توفر فرص الالتحاق بالبرامج واستدامتها بما يساعد على تشكيل خبرات التعلم لدى الطالب. (Bajaj, 2015, P76)

وتهدف التربية على حقوق الإنسان إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تنمية معارف ومهارات وقيم حقوق الإنسان.
- تنمية شخصية الإنسان وإحساسه بكرامته من النواحي السيكولوجية والاجتماعية.
- تمكين البشر من المشاركة بفاعلية في مجتمع ديمقراطي يحكمه القانون.
- تعزيز التسامح والتفاهم والفهم والتساوي بين الجنسين وبناء ثقافة السلام.
- تنمية الصداقة بين البلدان وإزالة الفروق الناجمة عن الاختلافات في الأعراق، الأجناس، اللغات، الأديان.
- تحقيق التنمية المستدامة المرتكزة على بناء البشر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(Sastry,2011,p09)

وأوضحت دراسة آدامي،(Adami(2014 أن تعليم حقوق الإنسان يجب أن يسعى لبناء مواطن أفضل، وبناء "المواطن العالمي"، وتجسير الفجوة بين الرؤى العالمية لحقوق الإنسان والسياق المحلي الذي يوجد فيه الطلاب. وأكدت الدراسة على أهمية إعادة التفكير في العلاقات بين تعليم حقوق الإنسان والربط بين السياقات العالمية الذي تحدده المواثيق الدولية من جهة والخصوصية والسياق القومي والمحلي من جهة أخرى. وأكدت دراسة(Al-Daraweesh,Snauwaert(2013 على أهمية التربية على حقوق الإنسان في خلق الوعي العالمي، لكن هذا في الوقت نفسه يثير إشكالية اختلاف التربية على حقوق الإنسان باختلاف المجتمعات وظروفها وأوضاعها السياسية والثقافية والاجتماعية.

فالتربية على حقوق الإنسان ترمي إلى تكوين المواطن المتشبع بالقيم والديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، والقادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه، واحترامه لحقوق غيره، والحريص على حقوق ومصالح المجتمع بقدر حرصه على حقوقه والدفاع عنها، عبر أدائه لواجبه بكل أمانة وإتقان.

5- نماذج التربية على حقوق الإنسان:

عرضت تيببتس(2002) Tibbitts ثلاثة نماذج أو خيارات لبرامج تعليم حقوق الإنسان يرتبط كل منها بجمهور معين ومستوى تعليمي معين:

5-1- النموذج الأول: ويركز على قيم حقوق الإنسان والوعي بها، ويُقدّم إلى جميع المتعلمين من خلال جميع المقررات الدراسية التي يتعلمونها، كالتربية الوطنية، والعلوم الاجتماعية، والتاريخ والتربية القانونية، ويعنى بالتعريف بتاريخ حقوق الإنسان وأساليب ممارستها، وآليات الدفاع عنها، ومجالات الاهتمام به على المستوى العالمي.

5-2- النموذج الثاني: ويركز على المحاسبية (Accountability)، وتبدو ملامحه في التأكيد على المستويات المهنية التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان من كافة أشكال الانتهاك، ويتطلب ذلك أن يفهم المتعلمون قوانين حقوق الإنسان، وآليات حمايتها وتملك مهارات تكوين جماعات الضغط لضمان ممارسة هذه الحقوق. ويشمل هذا الخيار برامج تقدم لتزويد المتعلمين بالمحتوى العلمي المتخصص حول حقوق الإنسان، ومهارات يتم التدرب عليها، ومن أمثلة هذا النموذج المقررات التي يدرسها طلاب الحقوق ودارسو القانون.

5-3- النموذج الثالث: ويطلق عليه نموذج التحول الاجتماعي، ويُعنى بالجمع بين النموذجين السابقين في تنمية وعي الأفراد بحقوق الإنسان كما أكد عليه النموذج الأول، ودعم قدرة الأفراد في حماية حقوق الإنسان ومواجهة انتهاكاتها، وهو الأمر الذي يُعنى به النموذج الثاني. ويستهدف هذا النموذج (الثالث) قطاعات مختلفة من الأفراد الذين لديهم خبرات سلبية مع حقوق الإنسان .. وهذا النموذج أكثر صلاحية في معسكرات اللاجئين والمجتمعات التي عانت من الصراعات القبلية والعرقية وضحايا الاستبداد في بعض الدول.

وتتضمن طرق واستراتيجيات التدريس المستخدمة نمطين أساسيين هما: (فلانة، 2008، ص. 32)

5-3-1- النمط المباشر: ويعتبر من أهم الأساليب التدريسية لتعليم حقوق الإنسان، ومن خلاله يقوم المعلمون بتعريف الطلاب بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان وتمكينهم من احترامها وممارستها، وذلك بتقديم المعلومات والمعارف المتضمنة أو غير المتضمنة في المناهج الدراسية، وذلك عن طريق جميع الفعاليات التدريسية التي ينفذونها بالتعاون مع طلابهم داخل الفصول الدراسية أو خارجها باستخدام الأساليب والطرائق

التدريسية الفاعلة كالمحاضرات التي يتخللها الحوار البناء والمناقشة الهادفة، وأسلوب التعلم التعاوني والعصف الذهني ودراسة الحالة.

5-3-2- النمط غير المباشر: يشكل هذا النمط التطبيق العملي لأساليب تدريس حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام، ويتم تنفيذه من خلال أنشطة عديدة تمارس خارج الصف الدراسي أو خارج المدرسة بإشراف منها، وذلك من خلال الأنشطة الديني والثقافية والاجتماعية المختلفة..

وخلاصة القول؛ إن تعليم حقوق الإنسان يركز على إدماج قيم حقوق الإنسان، وتمكين المتعلمين من ممارستها، واستخدام حقوق الإنسان كإطار يحكم الفرد في علاقاته مع الآخرين، وفحص المواقف والسلوكيات بشكل نقدي، بما يساعد على تعزيز السلم والوثام الاجتماعي، واحترام حقوق الجميع.

6- واقع الخبرات العالمية في التربية على حقوق الإنسان:

تتنوع الخبرات العالمية في مجال التربية على حقوق الإنسان باختلاف الظروف السياسية والثقافية والاجتماعية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنشط جهود التربية على حقوق الإنسان وتشمل جهود متنوعة للمجتمع المدني، ومؤسسات التعليم العالي، ومنظمات غير حكومية، وتنظيمات دينية، وناشطين حقوقيين، وهذه الجهود تركز على بناء ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

ومعظم الناشطين ومدربي حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية من خريجي كليات الحقوق، حيث يركزون اهتمامهم على القانون الدولي. وهناك مجموعة متنوعة من المؤسسات الأميركية تعطي شهادات دراسات عليا في مواضيع متعلقة بحقوق الإنسان. فمركز جامعة كولومبيا لدراسة حقوق الإنسان ينفذ برنامج دراسي لشهادة جامعية تدمج دراسة حقوق الإنسان مع فروع علمية أخرى، كالتعليم، والصحة العامة، والعمل الاجتماعي، أو الشؤون العامة والدولية. وهناك برامج شاملة مماثلة في العديد من الجامعات، منها جامعة نوت ردام، وجامعة ميريلاند، والجامعة الأميركية. وتقدم جامعات أخرى برامج لشهادات متخصصة، مثل برنامج حقوق الإنسان في كلية هارفارد للصحة العامة. كما أن هناك العديد من المراكز الجامعية المختلفة مثل مركز أورفيليتش شيل جونيور لحقوق الإنسان الدولية، في جامعة يال، ومعهد هارفارد

لحقوق الإنسان، معاهد أبحاث تُعنى بدراسة حقوق الإنسان، وتنفيذ البرامج، وإجراء الدراسات والبحوث وتطوير المقررات والمناهج المرتبطة بحقوق الإنسان.

(Reardon, 1995, p65)

وقد توسّعت البرامج الجامعية لحقوق الإنسان نشاطاتها لتشمل مقررات ومناهج التعليم الابتدائي والثانوي. فمثلاً مركز مصادر حقوق الإنسان في جامعة مينيسوتا يمثل جهة قومية لمواد تعليم حقوق الإنسان، حيث يعمل هذا المركز مباشرة في المدارس، مع غيره من المؤسسات في برامج تعليم حقوق الإنسان، وقد أصبح ناشراً رئيسياً لمواد المناهج الدراسية في هذا الميدان من خلال سلسلة تعليم حقوق الإنسان التي ينشرها. ونشر معهد دراسات حقوق الإنسان في جامعة بنسلفانيا مؤلفات بارزة في تعليم حقوق الإنسان شملت، تعليم حقوق الإنسان للقرن الواحد والعشرين، والتعليم من أجل كرامة الإنسان.

وأوضحت دراسة (Stellmasher, 2008) لحلقات النقاش في ثلاث جامعات أمريكية حول حقوق الإنسان واستخدام المنهج شبه التجريبي، والاختبارات القبلية والبعديّة للمشاركين، أن هذه الحلقات تسهم في تنمية المعرفة حول حقوق الإنسان، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية، والالتزام بها.

وفي اليابان أوضحت دراسة (Takeda, 2012) للتربية على حقوق الإنسان في الجامعات اليابانية إنها تركز بدرجة قليلة من الاهتمام بتضمين المعرفة وتنمية اتجاهات المتعلمين، والتأكيد بصورة قوية على جوانب المسؤولية والعلاقات الإنسانية المتناغمة مع السياق التاريخي للتربية الأخلاقية اليابانية، والحاجة لاستخدام رؤى بيداغوجية لتطوير مدخل شامل يركز على تمكين المتعلمين من الدفاع عن حقوقهم الإنسانية.

وأوضحت دراسة (Mandry, 2015) حول المداخل البيداغوجية المستخدمة لتدريس حقوق الإنسان والمواطنة في الجامعات التركية، أن المجتمع الأكاديمي التركي يدرك أهمية حقوق الإنسان والمواطنة، لكن الاعتماد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية في حد ذاته كإطار مرجعي لمقررات حقوق الإنسان غير كافٍ، وأن هناك حاجة إلى مراعاة السياق الثقافي، ومشاركة الطلاب في موضوعات وقضايا

العدالة الاجتماعية على المستوى المحلي. وأوضحت دراسة كوران (Kuran, 2014, p, 302) لأراء المعلمين في مقرر تعليم حقوق الإنسان المقرر على الصف الثامن في المدارس التركية أن مجرد وجود مقرر لحقوق الإنسان غير كافٍ في حد ذاته لتحقيق أهداف التربية على حقوق الإنسان، كما أن طرق التدريس المستخدمة هي طرق تقليدية كطريقة المحاضرة، والمناقشة من خلال طرح الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها لم تحقق المنشود منها، وأوضح المعلمون أهمية تأسيس بيئة ديمقراطية في المدرسة، بما يمكن الطلاب ممارسة هذه الحقوق بصورة عملية.

وأوضحت دراسة (Coetzee, Mienie (2013 في جنوب أفريقيا لاتجاهات معلمي حقوق الإنسان أن المعلمين أوضحوا محدودية الوقت وعدم قدرتهم على تنمية وعي الطلاب فقط من خلال تدريس مقرر حقوق الإنسان، وأن هناك حاجة ماسة لاستخدام طرق أخرى بديلة.

أما دراسة (Cassidy and other, (2014 لمشروع التوعية بالتربية على حقوق الإنسان والموجه إلى طلاب برنامج إعداد المعلم بأحد الجامعات الاسكتلندية فقد أوضحت أن العديد من الطلاب أشاروا لوجود معوقات تتمثل في ضعف معرفتهم بحقوق الإنسان، وكذلك ضعف الكيانات التي تمثلهم كطلاب في الجامعة، مما يعوق ممارستهم لهذه الحقوق على أرض الواقع.

وأوضحت دراسة (Forman (2015, p, 36 لبرنامج الدبلوم الدولية (IBPD) والذي يتضمن تدريس مقرر حقوق الإنسان في عدد 120 دولة أن المقرر من حيث المحتوى كان على الدرجة الكافية، لكن ينقصه الممارسات البيداغوجية التي تؤسس لمبادئ وقيم حقوق الإنسان في الطلاب".

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن التربية على حقوق الإنسان عالمياً تركز على الاتجاهات الآتية:

- الإيمان بأن الهدف الأساس من التربية على حقوق الإنسان هو تمكين المتعلمين من ممارسة حقوقهم والدفاع عنها، وخلق مجتمع ديمقراطي يحرص على سيادة القانون.

- تركيز التربية على حقوق الإنسان على الربط والموائمة بين المواثيق الدولية من ناحية، والسياقات القومية والثقافية للمجتمعات، وتعكس مقررات حقوق الإنسان تلك الخصوصية.
- التركيز على رفع وعي الطلاب بحقوق الإنسان ومفاهيمها، إلى جانب ممارستها في البيئة الجامعية والمجتمع ككل.
- اعتماد التربية على حقوق الإنسان على طرق التعلم البناء والتعلم النشط، ومشاركة الطلاب في أنشطة تتيح له فرصة ممارسة تلك الحقوق، وتنمية وعي الطلاب بها.
- البيئة الاجتماعية في تلك الدول تحرص على الحفاظ والدفاع عن حقوق الإنسان داخلها، وتعكس فلسفة ورؤية تلك المجتمعات لحقوق الإنسان، دمج الثقافة الحقوقية في التكوين والأداء المعرفي والسلوكي والوجداني للفرد؛ ويقتضي سيادة نسق ثقافي قيمى يرتكز على مبادئ ومفاهيم "العقل" و"الإنسان" و"الحرية"، وهو النسق الذي يعلى من شأن "الذات" وحققها في الوجود، وفي الكرامة، وفي التفكير، وفي كل ما من حقها.

7- الخبرات العربية المعاصرة في التربية على حقوق الإنسان:

تشهد البيئة التعليمية الجامعية العربية العديد من التناقضات والإشكاليات، كأساليب التعامل بين أطراف البيئة التعليمية الجامعية، وانتشار مفاهيم وقيمت تناقض مع حقوق الإنسان فضلاً عن أساليب تربوية لا تزكي عند المتعلم ملكة الفكر النقدي ولا تنمي فيه حب المبادرة الذاتية وروح الإقدام على المشاركة والإبداع، وكل ذلك يؤثر بدوره على فهم واتجاهات الطلاب تجاه حقوق الإنسان وممارستهم لتلك الحقوق والدفاع عنها.

فقد خلصت دراسة مسرة، (2014) إلى أن هناك حاجة ماسة للنظر وإعادة التفكير في الأوضاع الحالية للتربية على حقوق الإنسان في الجامعات العربية، خصوصاً مع ما تشهده الانتخابات الطلابية وأحداث العنف في جامعات عربية وكليات حقوق بالذات ضعف تأصل ثقافة الحوار وحقوق الإنسان لدى الشباب، مما يؤدي إلى تعلم الطلاب "اللامدنية".

وأوضحت دراسة (Shuayb, 2015) من خلال تحليل الكتب المدنية اللبنانية التي تناولت قضايا حقوق الإنسان والتربية للسلام، أن تدريس حقوق الإنسان محصور في الجامعات في نطاق ضيق، ولا يشمل سوى 5% من مجموع الطلاب الجامعيين اللبنانيين، ولم يؤد الغاية المرجوة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإن كان له دور في نشر معرفة حقوق الإنسان في بعض الأوساط الطلابية بنوع خاص. فالحركة السياسية لا تزال تتحكم بها الذهنية السياسية التقليدية بشكل عام، وتستبد بها المصالح الضيقة، الفئوية والشخصية، التي غالباً ما تتحقق على حساب الصالح العام وحقوق المواطنين، وهؤلاء يسيرون وراء زعمائهم، دون أن يعوا حقوقهم، ودون أن يقوموا بدورهم في مراقبتهم ومساءلتهم ومحاسبتهم، على الرغم من الآليات الديمقراطية المعتمدة في النظام السياسي اللبناني. (سليمان، 2007)

وأوضحت دراسة فلأته، (2008) في المملكة العربية السعودية إغفال المناهج التركيز على نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الطلاب في مختلف مراحل التعليم، باستثناء مناهج العلوم الشرعية. وأوضحت دراسة سمان، (2008) الحاجة لتأصيل مقرر لحقوق الإنسان في الجامعات السعودية، وذلك من خلال استطلاع آراء عدد (298) عضو هيئة تدريس بالجامعات السعودية، وضرورة تضمين مفهوم تأصيل التربية على حقوق الإنسان في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة، والحاجة إلى التغلب على العوائق أمام التربية على حقوق الإنسان".

وبينت دراسة نوفل (2007) أن تعليم حقوق الإنسان في الأردن لم يصل إلى المستوى المطلوب في الجامعات، وأن هذا أحد الأسباب في ضعف ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني، وأن هناك نقصاً في ثقافة القائمين على تدريسها، وأشارت دراسة المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان (2004) إلى وجود حالة من عدم الوعي لطلبة الجامعة الأردنية بحقوق الإنسان، وإلى ضرورة ملئ "الفجوة المعرفية" لدى الطلبة عن طريق تدريس حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية، كما أشارت دراسة القرعان والطويل، (2011، ص 25-09) أن مدى ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي متوسطة، وإن إسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان قليلة.

وأوضحت دراسة العلاقي، (2007) أن مادة حقوق الإنسان في تونس درست في كليات الحقوق ثمّ عُممت لتصبح مادة إجبارية في المرحلة الأولى من التعليم العالي في كلّ الاختصاصات في الجامعة التونسية، وهي مادة تهدف إلى تمكين الطلبة من ثقافة جديدة وتكوين هام يتجاوز نقل المعارف ليشمل أبعاد قيمية ونفسية ووجدانية. وأنّ تدريس حقوق الإنسان يطرح عدّة قضايا معقّدة وإشكاليات حول طبيعة المادة العلمية أم أيديولوجية؟ حول الحق؟ حول الإنسان؟ حول المرجعية الفلسفية النسبية المتغيرة بتغيير الزمان والمكان أم مرجعية ثانية أفرزتها السيرورة التاريخية وكرستها القوانين الوضعية - وكيف تفاعل الطلبة مع هذه القيم التسامحية والحقوقية والإنسانية؟

فهناك إشكالية في العالم العربي فيما يتعلق بمفهوم حقوق الإنسان ناهيك عن إدراج هذه المفهوم في المناهج الدراسية، فلم تصل الدول العربية بعد إلى مستوى القناعة بأهمية وضرورة التربية على حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز، وإن قطعت بعض الدول مراحل فلا زالت تفتقر لمنهجية محددة واضحة؛ فاستقراء حال التربية على حقوق الإنسان في البلدان العربية يوضح أن بعضها ركز على طرح مقرر لتدريس حقوق الإنسان كاستجابة للمواثيق العالمية، كمقرر يدرسه جميع طلاب الجامعة بصورة إجبارية كما هو الحال في مصر وتونس، أو في صورة مقرر متخصص ومستقل يدرسه طلاب كليات الحقوق أو العلوم السياسية كما هو الحال في لبنان، وهذا أمر يحتاج للنظر، لأن حقوق الإنسان يستحيل حصرها في مادة وحيدة في برنامج جامعي. ومن الخطورة تحول حقوق الإنسان إلى تخصص منعزل، لأنها بطبيعتها عابرة لكل التخصصات. (مسرة، 2014، ص.2) وهناك جامعات عربية أخرى تتعامل مع قضايا وموضوعات حقوق الإنسان ضمن مقررات متنوعة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج، إذ يتم تدريس المقرر ضمن مقرر الشريعة الإسلامية، وهذا يشير لاقتران تدريسها على طلاب تخصصات معينة ومحددة.

كما انعكست طبيعة النظم التعليمية العربية على تلك المقررات، فالمفترض أن التربية على حقوق الإنسان لا تستهدف مجرد تزويد الطالب بالمعارف حول مفاهيم حقوق الإنسان، وأنواعها، لكنها تهدف إلى ما هو أكثر من ذلك، إنها تهدف إلى خلق وبناء الوعي بحقوق الإنسان وممارستها بما يسهم في تنمية المجتمعات العربية، ويؤدي

لتطويرها، ويعنى ذلك أن الجامعة يجب أن تركز على ممارسة حقوق الإنسان على المستوى العملي، بما يعنى ذلك من إصلاح البيئات التعليمية الجامعية، وجعلها ميداناً لتطبيق تلك الحقوق، وتغيير نظرة المجتمع ككل إلى حقوق الإنسان، وإيمان بأن حقوق الإنسان والقيم المرتبطة بها هي أبرز وسيلة لتحديث التطوير والتنمية المنشودين. وهذا التوجه أكدت عليه دراسات كل من (Coetzee, Mienie, (2013), Adami, (2014)، كما لم يتطور بعد الخطاب الرسمي العربي إلى خطاب حقوقي مبدئي وبقي في حدود الازدواجية والتناقض بين ما يقال وما يشرع من جهة وبين التطبيق الفعلي المناهض لثقافة حقوق الإنسان ومرجعياتها العالمية من جهة ثانية، وعليه تظل التربية على حقوق الإنسان في قالبها النظري، وبظل السؤال: كيف نقارب، إذن، مسألة إعداد البرامج أو المقررات والطرائق التربوية والكتب المدرسية على نحو يدعم ثقافة حقوق الإنسان وتفعيل الأنشطة الدراسية والأنشطة الموازية للدراسة وكافة الفعاليات التي تتداخل المؤسسة التعليمية وخارجها؟

لابد أن يكون تدريس حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن مشروع عربي نهضوي شامل، لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية قاطبة، مع مراعاة خصوصية بعض المجتمعات العربية فيما يتعلق بالقيم والعادات قدر الإمكان. وأن يعتمد في تدريس حقوق الإنسان على تعزيز المواطنة بين القوانين الدولية، والقوانين المحلية والممارسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة الأخرى.

8- واقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية:

استجابةً للتحويلات العالمية، وتضاعف الاهتمام بتعليم حقوق الإنسان على المستوى الجامعي في عدد من الجامعات المصرية في أواخر التسعينيات ومطلع القرن الواحد والعشرين تبنى المجلس الأعلى للجامعات في عام (2004) استحداث مقرر جديد تحت اسم "حقوق الإنسان" ليكون مقرراً إجبارياً في الجامعات المصرية، وبالفعل قامت جميع الجامعات المصرية بتطبيق القرار بداية من العام الدراسي 2006/2005.

ففي جامعة حلوان تم تدريس حقوق الإنسان كمادة إجبارية على كل طلاب الجامعة مع احتساب الدرجات التي يحصل على كل طالب إلى مجموعه الكلي وذلك بداية من

العام الدراسي 2005/2006. وتضمن هذا المقرر الموضوعات الآتية: مفهوم حقوق الإنسان ونشأته ومصادره، أنواع حقوق الإنسان وواجباته، آليات وأجهزة حماية حقوق الإنسان، أخلاقيات وواجبات المهنة في عدد من التخصصات، وتم تدريس حقوق الإنسان عن طريق كتاب دراسي موحد يدرس في جميع كليات الجامعة، وقام بكتابته مجموعة من الأساتذة بتنوع تخصصاتهم بين الحقوق والفلسفة والعلوم السياسية والخدمة الاجتماعية. ويتسم الكتاب باهتمامه بالمنظور الإسلامي غير أن الكتاب يعرض بشكل رئيسي للقوانين والتشريعات المصرية ذات الصلة بحقوق الإنسان دون التعرض لواقع حقوق الإنسان في مصر. كما لم يتناول الكتاب حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة في بعض المهن ذات العلاقة الهامة بحقوق الإنسان مثل الشرطة والجيش، (ماضي، 2010، ص. 15)

ووضعت جامعة الزقازيق مقرا لحقوق الإنسان إجبارياً يتعين على الطالب أن يسجل فيه وأن ينجح فيه، ولا يحتسب ضمن معدله الدراسي في جميع الكليات. وقام بإعداده وبتدريسه أساتذة كلية الحقوق لجميع طلاب كليات الجامعة عدا كلية الحقوق حيث يدرس طلابها مقررات ترتبط بحقوق الإنسان مثل القانون الدستوري والنظم السياسية والقانون المدني والقانون الجنائي والشريعة الإسلامية والقانون الدولي والقانون العام. وقد تضمن المقرر عرضاً عن تاريخ ظهور حقوق الإنسان وصور تلك الحقوق وموقف الشريعة الإسلامية منها.

كما قررت جامعة المنصورة تدريس حقوق الإنسان على جميع كليات الجامعة ماعدا كلية الحقوق وفقاً لمقرر أعده نخبة من أساتذة الحقوق في شكل مقرر جامعي إجباري يلزم فيه النجاح ولكن لا تحتسب درجاته ضمن معدل التخرج. ويشمل المقرر فصلاً عن التعريف بحقوق الإنسان وبيان أهميتها الدولية وفصلاً عن أهم صور حقوق الإنسان والحقوق والحريات المعنوية، وحقوق الإنسان في الإسلام، كما خُصص فصل لآليات حماية حقوق الإنسان والتي تشمل الآليات الدولية وآليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الداخلي ومنها تقرير الحق في التقاضي وحق الإنسان في محاكمة عادلة والحق في الطعن، والحماية الإجرائية لحقوق الإنسان المتهم بجريمة.

9- التربية على حقوق الإنسان في جامعة الإسكندرية :

لم يختلف الوضع في جامعة الإسكندرية كثيراً عن باقي الجامعات المصرية، فقد قررت جامعة الإسكندرية في عام 2006/2005 تدريس مقرر دراسي باسم "حقوق الإنسان" بشكل إجباري على طلاب كليات الجامعة، واشترط اجتياز الطالب امتحانها بنجاح قبل تخرجه الكلية ودون احتساب درجات الطالب في مجموعته النهائي. ويتم التدريس من خلال كتاب موحد يُدرس لطلاب الكليات النظرية والعملية على حد سواء، وبالاعتماد على أسلوب المحاضرة فقط..

وتضمن هذا الكتاب ثلاثة أقسام، يتناول أولها "النظرية العامة لحقوق الإنسان"، ويتعرض ثانياً لموضوع "حماية حقوق الإنسان". أما القسم الثالث فينصب الاهتمام فيه على "أنواع حقوق الإنسان". والمتفحص لمضامين هذا الكتاب يكتشف بيسر عدم اتساق أجزاء الكتاب واقتصراره على الجانب المعرفي دون أية محاولة لتطبيق تلك الحقوق على الواقع المعاش للطلاب، أو ربطها بتخصصاتهم ومجالات العمل التي من المتوقع أن يلتحق بها هؤلاء بعد تخرجهم، أو بقضايا حقوق الإنسان والأبعاد الأخلاقية. وخلا المقرر بالكامل من الأنشطة التدريبية أو السلوكية، والإشارة إلى الأهداف التعليمية أو النتائج التي ستعود على الطالب بعد الانتهاء من دراسة تلك الموضوعات.

وترصد دراسة محمود، (2014، ص.23) العديد من أوجه القصور في مقرر حقوق الإنسان بجامعة الإسكندرية، منها (عدم ارتباط المقرر بقضايا المجتمع وأحداثه الجارية، وتركيز المقرر على الجوانب المعرفية الأكاديمية دون التطبيق، وعدم الترابط بين وحدات المقرر، وعدم التبسيط في عرض محتوى وموضوعات الكتاب بما يراعى طبيعة طلاب الجامعة واحتياجاتهم، كما أن مؤلفي الكتاب وعددهم (9) مؤلفين غالبيتهم من أساتذة الحقوق بالإضافة لأساتذة من كليات الزراعة والهندسة، والفلسفة، وغابت تخصصات علم الاجتماع، والتربية، وغيرها من التخصصات، كما لم يكن هناك أي تمثيل لخبراء حقوق الإنسان من منظمات المجتمع المدني أو حتى المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري.

أما بالنسبة لممارسة الطلاب لحقوق الإنسان في جامعة الإسكندرية ، فتشير دراسة عشوش.(2015، ص.111) إلى انخفاض الحرية الأكاديمية المتاحة للطلاب، وانخفاض درجة ممارسة الطلاب للأنشطة الطلابية، وخصوصاً الأنشطة السياسية، وإصدار مجلات الحائط، وتنظيم انتخابات الاتحادات الطلابية، واختيار أعضائها، وتدخل إدارات الكليات في ممارسة الأنشطة المختلفة، وضعف الإمكانيات، كما اتفق الطلاب على غياب حرية التعبير عن الرأي في مناقشة القضايا المجتمعية، وتحريم الاشتغال بالأمور السياسية، ومنع الاجتماعات والتظاهر، ووجود معوقات أمام ممارسة الطلاب لحياتهم الأكاديمية والتي تمثل واحدة من أبرز حقوق الطلاب.

كما يرصد تقرير مؤسسة حرية الفكر والتعبير(2015، ص.34) تزايد حالات انتهاك حقوق الطلاب الجامعيين، وتدخل إدارات الجامعات ووزارة التعليم العالي في عمل أعضاء هيئة التدريس والباحثين الأكاديميين، وتزايد فرض القيود على حرية البحث والنقاش والتدريس، مما يؤثر سلباً على التعليم العالي في الجامعات المصرية، فهناك ضرورة لتوفير المناخ المناسب للبحث والنقاش والتدريب داخل الجامعات، لضمان حفظ المعرفة ونقلها، وتأثير الإجراءات المتبعة على حالة الحقوق والحريات الطلابية وكذلك سلامة العملية التعليمية ككل.

إن أفضل طرق التربية على حقوق الإنسان، هو ممارسة تلك الحقوق، وإذا كانت الدراسات تؤكد أنها لا تمارس، فكيف يتم تعلمها أو حتى تعليمها، ومن ثم فهذا يعد مؤشراً على وجود خلل في الوضع الراهن للتربية على حقوق الإنسان.

وقد أوضح ماضي، (2010) في تقويمه للتجربة المصرية لتدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي أن التجربة المصرية في تعليم حقوق الإنسان على المستوى الجامعي لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى مزيد من الجهد من جانب كافة الأطراف ذات الصلة، وذلك لمواجهة جملة من الإشكاليات والتحديات التي تواجهها التجربة الوليدة، كما يشير إلى تعميم مقررات حقوق الإنسان علي المستوى الجامعي تم التغاضي عن الجوانب التدريبية والسلوكية من جهة، وتجاهل عملية المواءمة بين موضوعات حقوق الإنسان وواجباته وفروع المعرفة المختلفة من جهة أخرى. كما لم يتم ربط تلك المقررات بالقضايا المتصلة بالمواطنة وحقوق الإنسان في المجتمع.

ويرجع ذلك من وجهة نظر د.ماضي إلى اعتبارات عدة ، منها عدم اهتمام الدولة ذاتها بقضايا حقوق الإنسان في الواقع المعيش وعدم ثقة قطاعات واسعة من الطلاب والجمهور في مؤسسات الدولة أو في نظامها التعليمي ، إضافة لغياب الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وعدم استقلالية الجامعة مالياً وإدارياً.

وأكدت دراسة شنودة، وعبد الرحيم، وقمبر، (2009، ص.283) حول أوضاع تعليم حقوق الإنسان المصري في الحياة الجامعية بجامعة المنيا، أن حقوق الإنسان لا تلقى الاهتمام الكافي في الحياة الجامعية، وأن تعليم حقوق الإنسان يتم في جامعة المنيا في صورة مقررات دراسية محددة ، وعادة ما يتم تناولها بشكل أكاديمي وكأنها شيء والحياة شيء آخر. وأن ذلك يرجع إلى الطبيعة الاجتماعية لمؤسسات التعليم العامة والجامعية على السواء، فالجامعة جزء من المجتمع، والتسلط التربوي يشكل ظاهرة في الوطن العربي ترجع إلى البنية الاجتماعية العربية التي تخشى إطلاق القوى الإبداعية وتفكيرها، وتحاول كبتها، وتشجع الانقياد والامتثال والخضوع.

وترصد الدراسات مؤشرات للقصور في التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية على النحو الآتي: ماضي، (2010)، عمار، (2015)، عبد الحكيم، (2013).

جاء قرار المجلس الأعلى للجامعات وبصورة فورية باستحداث مقرر حقوق الإنسان كمقرر إجباري دون مشاوره أصحاب الشأن من أساتذة وطلبة، واعتبار ذلك المقرر هو الوسيلة الأساسية للتربية على حقوق الإنسان كاستجابة للضغوط العالمية، والتحولت في الفكر التربوي عالمياً، بدون توفير البيئة الجامعية الداعمة لممارسات حقوق الإنسان، والحريات الأكاديمية للطلاب والمعلم.

موضوعات مقررات حقوق الإنسان في الجامعات المصرية تركز على النواحي المعرفية مع إهمال الأنشطة التدريبية والسلوكية، وغياب الفرص لوضع الدروس موضع التطبيق العملي والأنشطة اللاصقية داخل وخارج المؤسسات التعليمية مما يعيق تنمية مهارات الطلاب. و يرى عمار (2015، ص.273) أن معلومات ومناهج المقررات الدراسية تركز على مجرد الإلمام بالحقائق فقط، وفي أحسن الأحوال تقدم بعض الأفكار المتحررة للممارسة السياسية في المستقبل وليس الواقع الحاضر، كما لم يتم ربط موضوعات تلك المقررات بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان في المجتمع.

لا تتضمن تلك المقررات أهداف تعليمية واضحة للوصول إلى مخرجات محددة، وربما يرجع ذلك إلى غياب رؤية قومية واضحة للتعليم الجامعي بشكل عام ولتعليم حقوق الإنسان بشكل خاص، فلا يوجد أهداف ولا وسائل محددة يتم تطبيقها بشكل جدي في معظم البرامج التعليمية في الجامعات المصرية. (ماضي، 2010، ص. 65)

تناقض المقررات التي تقدمها بعض الجامعات مع المعايير المتعارف عليها في مقررات حقوق الإنسان بالجامعات الكبرى في العالم من حيث مضامين المقررات وطرق التدريس ووسائله، عدم اهتمام أعضاء هيئات التدريس بتدريس موضوعات حقوق الإنسان، وعزوفهم من الخوض في الأمور التي تعترض عليها الحكومات أو بعض الهيئات الدينية، وذلك خوفاً من البطش والتنكيل أو الحرص على مكسب مادي أو منصب إداري (ماضي، 2010، ص. 66). وهذا يتناقض مع ما تشير إليه الاتجاهات العالمية من أهمية اتجاهات عضو هيئة التدريس بحقوق الإنسان وانعكاسها على أدائه التدريسي مع الطلاب (Adami, 2014).

تدريس حقوق الإنسان يعتمد على الطريقة التقليدية بطريقة المحاضرة والإلقاء، مع محدودية الفرص المتاحة للطلاب للانخراط في نقاش مفتوح أو التعبير عن آرائهم. والتعلم النشط أمر نادر الحدوث، ولا يتم تشجيع الطلاب على التفكير التحليلي أو النقدي. ويوضح عبد الحكيم، (2013، ص. 116) إلى أن نتيجة ذلك هو ضعف قدرة الطالب على طرح التساؤلات، والحكم على المواقف، والآراء وعلى تناول القضايا الخلافية التي تعد من أهم قدرات التفكير النقدي. الاعتماد على الامتحانات التحريرية كصورة وحيدة للتقويم وتركيزها على النواحي المعرفية في أدنى مستوياتها، وهي جوانب التذكر والحفظ على حساب جوانب التحليل والتركيب والتطبيق والنقد، في حين أنها يجب أن تركز على قياس قدرة الطالب على التعامل مع المواقف والمشكلات العملية المرتبطة بحقوق الإنسان (Tempus, 2013, p4).

إن قانون تنظيم الجامعات واللوائح الطلابية لا يتضمن نصاً صريحاً على إن هناك حقوق وحريات للطالب الجامعي، بل مجرد النص على إشراك ممثلين للطلاب في المؤتمرات العلمية للأقسام، والكلية والمعهد، (عشوش، 2015، ص. 165) وذلك يثير تساؤلات حول مدى جدية مشاركة الطلاب في هذه المؤتمرات، ومدى تأثيرهم في صنع

القرارات واتخاذها، ومدى حقهم في مناقشة المسائل المالية، والإدارية للمؤسسات الجامعية التي يتعلمون فيها، فهي تتم بصورة شكلية، وجول موضوعات قد لا تكون مهمة للطالب.

نخلص مما تقدم إلى إن مقرر حقوق الإنسان مازال يغلب عليه الطابع النظري، ويتم تناوله من منظور قانوني بحث بمنهج تقليدي، لذا فإن هناك حاجة ملحة إلى تطويره بإدخال الممارسة العملية والالتجاء للمناهج الجديدة وتناول المفاهيم والإشكاليات الحقيقية القائمة والنزول بالممارسة للميدان العملي وليس الانعزال بين جدران الجامعة، بما يعكس أهداف ومضامين التربية على حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لممارسة حقوق الإنسان في الجامعات المصرية، فيرصد عمار، (2015)، ص. (274) مظاهر خلل وقصور ومنها: عدم السماح للطلاب بالممارسة السياسية حتى من خلال تنظيماتهم الطلابية، وفي أحسن الأحوال ممارستها في أضيق الحدود، وطبيعة المناهج الدراسية المفروضة، والإجابة عن الأسئلة بالحقائق الثابتة المطلقة، وعدم التقدير لأراء وأفكار الطلاب وخبراتهم، وعملية التقويم والامتحانات، واقتصار العملية التعليمية على التلقين والمعرفة المقدمة من المعلم دون اهتمام بعملية التعليم الذاتي، والموقف التعليمي داخل قاعات الدراسة، حيث المعلم هو مصدر المعرفة الوحيد وهو الذات الفاعلة والطلاب هم المفعول بهم كل ذلك يتنافى مع مضمون وأهداف التربية على حقوق الإنسان.

أما دراسة عبد الله (2015)، ص. (249) فقد أوضحت أن النظام التعليمي الجامعي يهدف إلى تشكيل ثقافة سياسية هدفها الولاء والانتماء للدولة، وقبول الواقع كما هو فقط، وتأكيد أن الجامعة مكان للتعليم وليس لممارسة أي نشاط سياسي، وانعكس ذلك على تحجيم الأنشطة الطلابية، وتهميش عمل الأسر الطلابية، والتدخل في الاتحادات الطلابية، سواء بالتعسف الإداري أو اللوائح الطلابية المقيدة للحرية، وعزل الطلاب عن قضايا مجتمعهم، وحرمانهم من ممارسة النشاط السياسي، بعرقلة عمليات الترشيح، والتصويت، أو بالقيود على تنظيم المحاضرات والمناظرات، والندوات، وإصدار المجلات والنشرات والتعبير عن آرائهم في قضايا الوطن.

ويشير رضوان وآخرون، (2013، ص.158) إلى أنه على السلطة السياسية والجامعية أن تتخلى عن النظرة الدونية الرجعية للطلاب بوصفهم صغار مراهقين غير مؤهلين لإدارة شئون أنفسهم، بما يستلزم ذلك من ضرورة تعديل التشريعات المنظمة للجامعات لتسمح بإعطاء مساحات واسعة من الحرية بمعانها المتعددة للطلاب بحيث يكون للطلاب الحق في المشاركة في إدارة شئونهم ويصبحوا جزء من عملية صنع القرار داخل المؤسسة الجامعية، مما يعزز ثقتهم في أنفسهم ويديرهم على تحمل المسؤولية، ويزرع فيهم روح المشاركة الإيجابية في الحياة العامة ويدعم الحرية والديمقراطية وهو مضمون عملية حوكمة الجامعات.

كما أوضح بدران (2009، ص. 40) أن التعليم المصري يعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية في المجتمع، ويقاوم بصورة أو بأخرى محاولات التطوير والتغير الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والتربية المدنية، لأن محاولات التطوير والتحديث التي تتم داخل النظام التعليمي تتم في أفق مغاير تماماً للأفق الأرحب المبني على الديمقراطية، وحرية إبداء الرأي، والمغايرة والمواطنة، وحقوق الإنسان بشكل عام. لذلك فهناك حاجة ملحة لأن تعمل الجامعات المصرية على أن تقوم بدورها في التربية على حقوق الإنسان، وأن تشكل ركيزة من ركائز التربية السياسية والمدنية، لكي تساهم في تكوين مجتمع واعٍ مدافع عن حقوقه، وقائماً على واجباته، ولن يحدث هذا إلا من خلال مشروعات تربوية سياسية، ومدنية تعلى من قيم المواطنة واحترام حقوق الإنسان، والدفاع عن حرية الرأي والتعبير، وغيرها من الأنشطة المدنية التي تشكل أسس ومبادئ الديمقراطية.

10- نتائج الدراسة ومناقشتها :

لقد صارت الجامعات المصرية مطالبة بترسيخ قيم المواطنة الإيجابية والوعي بحقوق الإنسان، والانطلاق من الجمود إلى الحيوية، وإلى تعلم وممارسة الحوار واحترام الرأي الآخر. (عمار، وصفاء، 2015، ص.47)، فالحاجة ماسة وملحة لإعادة النظر في التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية على ضوء نتائج الدراسات حول التربية على حقوق الإنسان في التعليم الجامعي وما به من إشكاليات، في ظل

حصرها في مقرر جامعي مستقل، يدرسه كل أو فئات معينة من الطلاب، وفي ظل الأوضاع المجتمعية والتحوللات الراهنة.

ويجب التركيز على تطوير منظومة التعليم العالي بأكملها بحيث تسمح بالحد الأدنى التي تتمتع به جامعات العالم المتقدم، وذلك من خلال ضمان الحريات الأكاديمية، وتعزيز مكانة الأستاذ الجامعي، وإتاحة الفرصة أمام الطلاب للمشاركة الفعالة في الأنشطة الجامعية، وإزالة العقبات الإدارية والأمنية أمام البحث العلمي ورفع ميزانيات البحث العلمي والجامعات.

إن الهدف الرئيس للتربية على حقوق الإنسان هو تمكين الطالب الجامعي من ممارسة الحقوق والدفاع عنها واحترام حقوق الآخرين، ومن هنا تبرز الحاجة إلى ربط كل تربية بسياق تطبيقي يُحوّل المعرفة سلوكاً مُنسجماً وتمكيناً، إذ لا تؤدي التوعية والمعرفة بالضرورة إلى سلوك منسجم يمارسه الطالب الجامعي والمواطن المصري.

و يجب أن تبنى فلسفة التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية في ضوء المنطلقات الآتية:

تأصيل ثقافة الحقوق والحريات في مصر، والاعتماد على مبدأ عالمية مبادئ حقوق الإنسان وخصوصية تطبيقها من مجتمع لآخر. ومن هنا تبرز التساؤلات حول العوائق وما هي الحظوظ في البنيات الذهنية للمواطنين المصريين تجاه احترام حقوق الإنسان؟ وكيف التعامل مع السلوكيات السلطوية في البنيات التحتية للمجتمع في العائلة والقبيلة والعشيرة والطائفة؟ وبشكل خاص كيفية التربية على حقوق الإنسان للمواطن المصري باختلاف المناطق والثقافات؟ وكل ذلك يتطلب تنمية الحس والوعي النقدي لدى المواطن المصري، ليستطيع التعامل من خلاله مع الموروث الثقافي عند تعامله مع تاريخه العربي والإسلامي.

إن دمج قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المواد الدراسية، وتربية الفرد على هذه الحقوق، سيظلان عملاً غريباً عن النسق المجتمعي العام إذا لم تتم تنمية ثقافة يكون الإنسان محورها، ويشكل العقل مبدأها، وتقوم على الحرية والتنوير. فاستمرار ثقافة وقيم تمجدان "اللاعقلانية"، ولا تستحضران الإنسان كقطب رئيسي، وترسخان السلطة، وتمارسان الظلم والعنف...، إن استمرار ذلك من شأنه أن يجعل خطاب

حقوق الإنسان في المؤسسة التعليمية، مجرد قول "فارغ من المعنى" و"عديم المصادقية". فالمحيط الذي ترتبط به الجامعة ينبغي أن يؤمن بحقوق الإنسان ويحترمها ويحميها، كي يترسخ ذلك على مستوى الجامعة.

التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى الإنماء الكامل لشخصية الإنسان. ومن الضروري أن يكون المنهج متدرجاً منذ المدرسة والتوجه نحو أنسنة التعليم والتربية. إن حقوق الإنسان تشمل كل الحياة وكل الجوانب والتخصصات بدون استثناء بشكل يستحيل معه حصرها في مادة وحيدة في برنامج جامعي، ومن الخطورة النظر إلى التربية على حقوق الإنسان على إنها مقرر منعزل، لأنها بطبيعتها عابرة لكل الاختصاصات.

ضرورة مراعاة التوازن في التربية على حقوق الإنسان بين الواجبات و الحقوق؛ فكل حق هو في آن واحد واجب. فممارسة حق التصويت مثلاً يعنى واجب المشاركة أيضاً في الانتخابات. والملاحظ في كثير من المجتمعات العربية عقب ما شهدته المنطقة في الفترة الأخيرة من أحداث وتحولات ارتفاع أصوات المطالبين بالحقوق، والدفاع عنها والتي لا يقابلها الحرص على أداء الواجبات وأدائها بنفس الدرجة.

أهمية تربية الطلاب على حقوق الإنسان وتناولها من خلال موضوعات المقررات المختلفة سواء في مقررات مرحلة ما قبل التعليم الجامعي أو المقررات الجامعية، وربطها بقضايا ومشكلات المجتمع.

استخدام طرق وأساليب التعلم النشط وممارسة الطلاب لأنشطة عملية تسهم في إثراء خبراته حول الحقوق وممارستها، بدلاً من الطرق التقليدية المستخدمة. ويمكن أن تعتمد التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية على استخدام الآليات الآتية:

1- محور نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع: إعداد برامج تربوية توجه خصيصاً إلى الرأي العام، خارج نطاق التعليم النظامي عن طريق وسائل الإعلام وتهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، والمفاهيم المرتبطة بها.

التعاون مع جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في ميدان حقوق الإنسان ، وعقد دورات تدريبية وتثقيفية يشارك فيها أساتذة الجامعات والمتخصصون في توعية فئات وطبقات المجتمع.

2- محور إصلاح البيئة الجامعية : إصلاح البيئات الجامعية لتصير ميداناً لممارسة الحقوق والدفاع عنها، ويتطلب ذلك توافر الحريات المرتبطة بالتعليم، والالتزام بالقيم والتقاليد الجامعية والحفاظ عليها.

سياسات التعليم الجامعي وتشريعاته، ومناهجه، وخططه التدريبية يجب أن تعزز التربية على حقوق الإنسان وتضمينها في نظام التعليم الجامعي، وإشاعة جو من الحرية و الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الممارسات اليومية في الجامعات بحيث لا تتعارض المقررات مع سلوكيات الأساتذة والإداريين القائمين على أمر هذه الجامعات، بما يدعم قيمها في نفوس الطلاب ويؤدي إلى ترسيخها ممارسة وفعالاً وسلوكاً.

3- محور الطلاب : إطلاق الحرية للطلاب في تكوين اتحاداتهم التي تمثلهم بشكل شرعي، وتمثل وسيلة للممارسة الديمقراطية والتدريب عليها، والسعي إلى تعديل اللوائح الطلابية والقوانين التي تحد من حرية الطلاب في الترشيح واختيار ممثليهم. دعم صور وآليات ممارسة الطلاب الجامعيين لحقوقهم في البيئات الجامعية، سواء من خلال الكيانات التي تمثلهم كالاتحادات والمجالس الطلابية، والعمل على تمثيل الطلاب في مختلف المجالس الجامعية، للدفاع عن مصالح وحقوق الطلاب، وخصوصاً في الموضوعات المرتبطة بهم بصورة مباشرة.

تعزيز التربية القانونية للطلاب المصري، سواء في مراحل التعليم ما قبل الجامعي أو الجامعي من خلال رؤية شاملة تربط بين الطالب ومجتمعه، وتسهم في تمكينه من ممارسة حقوقه والحفاظ عليها. زيادة الدعم المقدم للأنشطة الطلابية، وعدم قصره على فئات محددة، والإعلان عنه بصورة واضحة، وزيادة تمويله بما يساعد في توسيع قاعدة المشاركة، وتصحيح مفاهيم الطلاب عن المشاركة، وكذلك موقف الأساتذة منه.

4- محور القوانين واللوائح والتشريعات : مراجعة وتصحيح جميع القرارات واللوائح الإدارية والأمنية المفروضة على اجتماع الطلاب، وتعديل النصوص القانونية التي تقر

مثل هذه الترتيبات التي تؤدي إلى إهدار حقوق الطلاب في حرية الاجتماع و التجمع السلمي والتعبير عن الرأي.

تعديل اللوائح والتشريعات الجامعية بما يضمن الحفاظ على حريات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومختلف أطراف المجتمع الأكاديمي.

5- محور أعضاء هيئة التدريس : إشراك أعضاء هيئة التدريس القائمين على تدريس مقررات حقوق الإنسان في برامج للتنمية المهنية تسهم في رفع درجة وعيهم بأهمية موضوعات وقضايا حقوق الإنسان وكيفية التعامل معها باستخدام المداخل والطرق غير التقليدية، ولا بد أن يشعر القائمين على تدريس حقوق الإنسان أن هذا العمل هو واجب وطني على الجميع القيام به خدمة للوطن والمواطنين . لأن وجود مجتمع يعرف الفرد فيه بحقوقه وواجباته يعني أن هذا المجتمع قابل للتطور والنمو، وأن التنمية الشاملة بما فيها التنمية السياسية لن تتحقق في غياب ثقافة حقوق الإنسان، لأنها لن تشجع الفرد على المشاركة السياسية إذا لم يطمئن المواطن بجدوى تلك المشاركة. الاهتمام في برامج إعداد أعضاء هيئة التدريس بالجوانب المتعلقة بأخلاقيات وأساليب التعامل مع الطلاب وحقوقهم. تشجيع ودعم أبحاث أعضاء هيئة التدريس في مجالات حقوق الإنسان وقضاياها المختلفة سواء كانت دراسات تحليلية أو مقارنة أو غيرها. تدريب أعضاء هيئة التدريس على طرق وأساليب تدريس حقوق الإنسان والأنشطة المختلفة، واستراتيجيات التعلم النشط، بدلا من التركيز على طريق الإلقاء والمحاضرة.

6- محور مقررات ومناهج حقوق الإنسان : تطوير مقررات حقوق الإنسان، والمقررات المرتبطة بها، والتعامل معها من زوايا التخصصات المختلفة (كعلم الاجتماع، وعلم القانون، والدين، والعلوم السياسية، والتربية، وعلم النفس ...) وغيرها من العلوم بما يسهم في تقديم خبرات متكاملة للطلاب.

مراعاة بعد التوازن في مقررات حقوق الإنسان بالجامعات المصرية بين رؤية المواثيق الدولية وما تتضمنه من قيم عالمية، والخصوصية الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية، والمواءمة بينهما.

دعم حركة التأليف باللغة العربية في مجال حقوق الإنسان، والمواطنة والديمقراطية، وتزويد المكتبات الجامعية والمدرسية بالمراجع والكتب. استخدام استراتيجيات التعلم النشط، واستخدام الأنشطة التربوية والطرق الحوارية في تدريس مقررات حقوق الإنسان. تزويد المقررات بالمواد التعليمية والأنشطة الإثرائية والمواقف العملية التي تسهم في إثراء خبرات الطلاب وتنمية وعيهم بحقوق الإنسان. تنوع أساليب تقويم الطلاب في مقررات حقوق الإنسان والتركيز على تقويم المستويات المعرفية العليا وتقويم مهارات التفكير التحليلي والناقد، وتنوع أساليب التقويم. احتساب مقرر حقوق الإنسان ضمن التقدير التراكمي للطلاب، بدلا من الوضع الحالي القاصر على اعتبارها مادة رسوب ونجاح مما أدى لتقليل اهتمام الطلاب بها.

11- الدراسات والبحوث المقترحة :

- هناك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات حول الموضوعات الآتية:
- دراسة مستوى وعي طلاب الجامعات بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان.
- دراسة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس حول قضايا حقوق الإنسان.
- تقويم المقررات المرتبطة بحقوق الإنسان، ومدى اتفاقها مع المعايير العالمية.
- دراسة آراء القيادات الجامعية في كيفية إسهامهم في التربية على حقوق الإنسان وممارستها المختلفة.

- قائمة المراجع :

أولا/ مراجع باللغة العربية :

- 1- أبو عاصي، هشام عبد العزيز (2011). تصور مقترح لتنمية وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة ميدانية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الإسماعيلية: كلية التربية، جامعة قناة السويس.

- 2- العلاقي، عبد الكريم (2007). قراءة في تدريس حقوق الإنسان في الجامعة التونسية. بحث مقدم إلى مؤتمر التربية الجامعية على حقوق الإنسان والحركة السياسية في الوطن العربي، القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب. 5- 6 مايو 2007.
- 3- العماري، الصديق الصادي (2014). التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مشروع تكوين مواطن الغد. مجلة علوم التربية، المغرب، العدد(59)، ص.ب. 30-39.
- 4- المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب. (2014). دليل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات، المغرب: المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- 5- المركز الوطني لحقوق الإنسان. (2004). وعي طلاب الجامعة الأردنية بحقوق الإنسان: الواقع والتطلعات، عمان، الأردن.
- 6- بدران، شبل (2009). التربية المدنية: التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
- 7- سلطان القرعان، وهاشم الطويل (2011). واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من وجهة نظر الطلبة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث في العلوم الإنسانية. (25)10: ص.ص. 2510-2534.
- 8- سليمان، عصام (2007). تدريس حقوق الإنسان في لبنان وأثره في الحركة السياسية، بحث مقدم إلى مؤتمر التربية الجامعية على حقوق الإنسان والحركة السياسية في الوطن العربي، القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب. 5 - 6 مايو 2007.
- 9- سمان، رويدة بنت عبد الحميد أحمد. (2008). نحو آلية لتأصيل التربية على حقوق الإنسان في نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية، (أطروحة دكتوراه)، المملكة العربية السعودية، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة.
- 10- شنودة، إميل فهمي، وعبد الرحيم، سامح جميل، وقمبر، عصام توفيق. (2009). تعليم حقوق الإنسان: الفلسفة والواقع. القاهرة: المكتبة العصرية.
- 11- عبد الله ، شيماء جبر. (2015). الاحتجاجات الطلابية بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية ورؤية نقدية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية.

- 12- عبد الحكيم، فاروق جعفر. (2013). ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر: تحديات الواقع وآليات المستقبل. مجلة دراسات تربوية ونفسية. 78:ص.ص. 105-133.
- 13- عبد الكريم، نهي حامد (2004). تعليم حقوق الإنسان بالجامعات العربية وعلاقتها بالتنمية البشرية للطلاب ،ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر بعنوان حقوق الإنسان التحديد .. التبييد. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة. 14-15 يوليو 2004.
- 14- عبد الوهاب، إيمان جمعة محمد.(2013). دراسة تحليلية للحركة الطلابية بالجامعة المصرية. رسالة دكتوراه. كلية التربية ، جامعة بنها.
- 15- عبده، هاني خميس أحمد. (2011) . الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى الشباب: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي ، الرسالة(334) ، الحولية 31.
- 16- عشوش، عبير محمود محمد. (2015). الحرية الأكاديمية لطلاب جامعة الإسكندرية: رؤية تحليلية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.
- 17- عمار ، إيمان حمدي. (2006). فعاليات التعليم في تنمية وعي طلاب الجامعة بالحقوق السياسية . مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، (2) 35 : 343-403.
- 18- عمار، حامد وصفاء أحمد . (2015). المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين. سلسلة علوم اجتماعية. القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب.
- 19- فلاته، إبراهيم بن محمود حسين. (2008). مناهج تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية: خيارات مقترحة، ورقة بحثية مقدمة إلى ورشة تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في مؤسسات التعليم العام، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرياض 23 جمادى الثانية 1430هـ.
- 20- ماضي، عبد الفتاح. (2007). تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديموقراطية في مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر التربية

- الجامعية على حقوق الإنسان والحركة السياسية في الوطن العربي، القاهرة: 5 - 6 مايو 2007.
- 21- ماضي، عبد الفتاح. (2010). تعليم حقوق الإنسان وجهود تعزيز الديمقراطية في مصر. النهضة. القاهرة: (11) 2: 1-36.
- 22- مؤسسة حرية التفكير والتعبير (2015). الجامعة تحت الحصار: تقرير رصدي تحليلي للعام الجامعي 2014/2015، القاهرة.
- 23- محمود، خالد صلاح حنفي. (2014). مقرر حقوق الإنسان بجامعة الإسكندرية: قراءة ناقدة، ورقة بحثية مقدمة إلى ورشة عمل تنمية وعي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية بحقوق الإنسان وأهميتها، الاسكندرية: منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية لا نجيلية للخدمات الاجتماعية، 7-8/12/2014.
- 24- مسرة، أنطون. (2014). مادة حقوق الإنسان ، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الاقليمية العربية "تعليم حقوق الانسان وثقافتها في الجامعات العربية، بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراداديناور، 20/6/2014.
- 25- مصطفى، محمود صالح سليمان. (2013). تصور مقترح لدور الجامعة في تنمية وعي طلابها ببعض مبادئ حقوق الإنسان، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- 26- نوفل ، أحمد. (2007). تدريس حقوق الإنسان في الجامعات والمجتمع الأردني. بحث مقدم إلى مؤتمر التربية الجامعية على حقوق الإنسان والحركة السياسية في الوطن العربي، القاهرة: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 5 - 6 مايو 2007.

ثانيا/مراجع باللغة الأجنبية :

- 27-Adami, Rebecca.(2014). Toward Cosmopolitan Ethics in Teacher Education: An Ontological Dimension of Learning Human Rights. Ethics and Education, 9(1): 29-38.

- 28-Adami, Rebecca.(2014). **Re-Thinking Relations in Human Rights Education: The Politics of Narratives.**Journal of Philosophy of Education, (48)2: 293-307
- 29-Al-Daraweesh, Fuad; Snauwaert, Dale T.(2013). **Toward a Hermeneutical Theory of International Human Rights Education,** Educational Theory, (63)4 :389-412
- 30-Bajaj, Monisha (2015). **Human Rights Education: Imaginative Possibilities for Creating Change.** Teachers College Record, (117)10: 215-239.
- 31-Cassidy, Claire; Brunner, Richard; Webster, Elaine (2014). **Teaching Human Rights?** "All Hell Will Break Loose, Education, Citizenship and Social Justice, (9)1:19-33
- 32-Coetzee, Susan; Mienie, Cathrine (2013). **South African Educators' Mutually Inclusive Mandates to Promote Human Rights and Positive Discipline.** Perspectives in Education, (31) 1:87-95
- 33- Council of Europe. (2015). **COMPASS, the Manual on Human Rights Education with Young People.** Strasbourg, Council of Europe.
- 34-Flowers, Nancy. (2000). **The Human Rights Education Handbook: Effective Practices for Learning, Action, and Change.** Human Rights Education Series.USA, Human Rights Resource Center, University of Minnesota.
- 35-Froman, Nica. (2015). **Human Rights Education and the International Baccalaureate Diploma Programme.** Current Issues in Comparative Education(17)1: 36-58
- 36- Grant, Carl A.; Gibson, Melissa Leigh. (2013).**The Path of Social Justice": A Human Rights History of Social Justice Education.** Equity& Excellence in Education, (46)1:81-99.
- 37-Ignateif, Michael. (2003). **Human Rights as Politics and Idolatry.** New Jersey, Princeton University Press.
- 38-Kuran, Kezban (2014). **Teacher Perspectives on Civic and Human Rights Education.** Educational Research and Reviews, (9)10: 302-311.

- 39- Landorf, Hilary. (2012). **The Universal Declaration of Human Rights**. *Social Education*, (76)5: 247-248
- 40-Mandry, Antonia Dorothea (2015). **Thinking Locally about Global Human Rights: A Case Study of a Turkish University**. ProQuest LLC, Ed.D.Dissertation, Teachers College, Columbia University
- 41-Mc Cowan, Tristan (2012). **Human Rights within Education: Assessing the Justifications**. *Cambridge Journal of Education*, (42)1: 67-81
- 42-OSCE/ODIHR. (2012). **Guidelines for Human Rights Education for Secondary School Systems**. Warsaw, Organization for Security and Cooperation in Europe.
- 43-Print, Muray; Ugarte, Carolina; Naval, Concepción ;Mihr ,Anja. (2008). **Moral and human rights education: the contribution of the United Nations**. *Journal of Moral Education*.(37)1: 115-132.
- 44-Reardon, Betty A. (1995). **Educating for Human Dignity: Learning about Rights and Responsibilities**. Philadelphia, Univ. of Pennsylvania Press.
- 45-Sastry, T.S.(2011). **Introduction to human rights and duties**. India, university of Pune.
- 46-Stellmacher, Jost. (2008). **Human Rights Education: An Evaluation of University Seminar**. *Social Psychology*. (1)39: 70-80.
- 47-Shuayb, Maha. (2015). **Human Rights and Peace Education in the Lebanese Civics Text books**. *Research in Comparative and International Education*, (10)1: 135-150.
- 48- Takeda, Sachiko.(2012). **Human Rights Education in Japan: A Historical Account, Characteristics and Suggestions for a Better-Balanced Approach**. *Cambridge Journal of Education*, (42)1: 83-96.
- 49-TEMPUS. (2013). **Heart Higher Education Action for Rights Teaching**. U.K.,European Commission.

-
- 50-** Tibbitts, Felisa. (2002). **Understanding What We Do: Emerging Models for Human Rights Education.** International Review of Education. (48)3: 159-171
- 51-**Tibbitts, F., & Fernekes, W. R. (2011). **Human rights education. Teaching and studying social issues:** Major programs and approaches, 87-118
- 52-** UNITED NATION. (2012). **World Program for Human Rights Education Second Phase: Action Plan.** Geneva, U.N.
- 53-**United Nations General Assembly. (2011). **United Nations declaration on human rights education and training,** Geneva, UN.